واشنطن تعلن أنّ لديها مصالح مشتركة مع بكين في الملف الإيراني

إدارة بايدن تؤكد أنها تعتبر الضفة الغربية أرضاً «محتلة»

المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية نيد برايس

واشنطن – «وكالات»: أكّدت وزارة الخارجية الأمريكية الأربعاء أنّ إدارة الرئيس جو بايدن تعتبر بالفعل الضفة الغربية أرضاً «محتلة» من قبل إسرائيل، وذلك غداة تقرير أصدرته الوزارة وامتنعت فيه عن استخدام هذا المصطلح.

وقال المتحدّث باسم الوزارة نيد برايس للصحافيين «هذه حقيقة تاريخية أنّ إسرائيل احتلّت الضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان بعد حرب 1967».

وفي تقريرها السنوي حول حقوق الإنسان الذي صدر الثلاثاء امتنعت وزارة الخارجية الأمريكية عن وصف الضفة الغربية صراحة بـ«الأرض المحتلّة» من قبل إسرائيل، لتحذو بذلك حذو إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب التي تخلّت عن هذا التوصيف في تقاريرها السابقة.

لكنّ برايس أكّد الأربعاء أنّ التقرير «يستخدم بالفعل مصطلح +احتلال+ في سياق الوضع الراهن للضفة الغربية»، مشدّداً على أنّ «هذا هو الموقف القديم للحكومات السابقة»، الديموقراطية والجمهورية على حدّ سواء، «على مدى عدة عقود».

وحتّى تسلّم ترامب السلطة في 2017 دأبت وزارة الخارجية الأمريكية في التقرير الذي تعدّه سنوياً حول أوضاع حقوق الإنسان في العالم على تخصيص فصل لـ«إسرائيل والأراضي المحتلة»، لكنّ هذا العنوان تغيّر في 2018 إلى «إسرائيل والضفة الغربية وغزة»، وهي نفس العبارة التي وردت في التقرير الصادر الثلاثاء.

وفي 2018 قرأ غالبية المراقبين في التغيير الدلالي مؤشّراً على رغبة الإدارة الجمهورية في الانحياز إلى الدولة العبرية، وهو أمر سرعان ما تأكّد باعتراف ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل، ثم بالسيادة الإسرائيلية على هضبة الجولان السورية المحتلّة، وكذلك قراره عدم اعتبار المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلّة مخالفة للقانون الدولي.

من هنا تركّزت أنظار المراقبين هذا العام على معرفة ما إذا كان هذا التقرير الأول في عهد بايدن – والذي يغطي العام 2020 – قد عاد إلى الصياغة السابقة أم أبقى على صياغة إدارة ترامب.

وفي الواقع، فإنّ الرئيس الأمريكي الجديد يدافع عن حلّ الدولتين وقد حاول أن ينأى بنفسه جزئياً عن سياسات سلفه بشأن النزاع في الشرق الأوسط.

لكنّ وزارة الخارجية الأمريكية حرصت في تقريرها الثلاثاء على تضمينه فقرة تشرح فيها أنّ الكلمات المستخدمة لتوصيف إسرائيل والأراضي الفلسطينية «لا تعكس موقفاً بشأن أيّ من قضايا الوضع النهائي التي سيتمّ التفاوض بشأنها من قبل أطراف النزاع، ولا سيّما حدود السيادة الإسرائيلية في القدس أو الحدود بين إسرائيل ودولة فلسطينية مستقبلية».

وأضافت أنّ «هذا الجزء من التقرير يغطي إسرائيل» و«كذلك مرتفعات الجولان وأراضي القدس الشرقية التي احتلّتها إسرائيل خلال حرب يونيو 1967».

وذكّر التقرير بأنّ «الولايات المتحدة اعترفت بالقدس عاصمة لإسرائيل في 2017 وبسيادة إسرائيل على مرتفعات الجولان في 2019».

والأربعاء شدّد برايس على أنّ هذه الفقرة التوضيحية لا تعكس تغييراً في الموقف من جانب إدارة بايدن التي وخلافاً لسابقتها تدافع علانية عن حلّ الدولتين.

وكانت ليزا بيترسون، المسؤولة عن حقوق الإنسان في وزارة الخارجية، قالت الثلاثاء للصحافيين ردّاً على سؤال عن السبب الذي دفع بالوزارة إلى عدم العودة إلى الصيغة التي كانت معتمدة قبل 2018، إنّ الدبلوماسيين الأمريكيين فضّلوا الالتزام بالمحدّدات الجغرافية فحسب.

وقالت بيترسون إنّ «هذا الأمر يتماشى مع ممارساتنا العامة. ونعتقد أيضاً أنه أوضح وأكثر فائدة للقرّاء الذين يسعون للحصول على معلومات عن حقوق الإنسان في هذه المناطق».

من جهة أخرى شدّدت الولايات المتّحدة الأربعاء على مصالحها المشتركة مع الصين في الملف النووي الإيراني، رافضة التنديد علناً بـ«اتّفاقية التعاون الاستراتيجي لمدة 25 عاما» التي أبرمتها بكين وطهران الأسبوع الماضي.

وكان عدد من صقور المحافظين الأمريكيين رأوا في هذه الاتفاقية التي وقّعتها بكين وطهران السبت دليلاً على بروز محور جديد مناهض لواشنطن.

والأربعاء، اكتفى المتحدّث باسم وزارة الخارجية الأمريكية نيد برايس بالقول للصحافيين «لن نعلّق على مناقشات ثنائية محدّدة»، في موقف بدا فيه أنّ إدارة الرئيس جو بايدن تتوخى عدم إلقاء الزيت على النار في هذا الملف.

وحرص برايس على التذكير بأنّ العقوبات الأمريكية على إيران ما زالت «سارية المفعول» بانتظار توصّل واشنطن وطهران إلى تفاهم ينقذ الاتّفاق الدولي الذي أبرم في 2015 بشأن الملف النووي الإيراني.

وفي 2018 سحب الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب بشكل أحادي الولايات المتّحدة من هذا الاتفاق الرامي لمنع الجمهورية الإسلامية من امتلاك قنبلة ذرية، معتبراً أنّ النصّ غير كاف، وأعاد فرض عقوبات عليها. وفي 2019، بدأت إيران بالتراجع تدريجاً عن العديد من الالتزامات الأساسية المنصوص عليها في الاتفاق.

وأبدت إدارة بايدن استعدادها للعودة إلى الاتفاق، مشترطة أن تعود إيران أولا إلى الوفاء بالتزاماتها. في المقابل، تشدّد طهران على أولوية رفع العقوبات عنها، مؤكّدة أنها ستعود إلى التزاماتها في حال قامت الولايات المتّحدة بذلك.

والأربعاء قال برايس «سنتعامل مع أيّ محاولة للالتفاف على هذه العقوبات»، من دون أن يشير إلى الاتفاق الإيراني– الصيني على وجه التحديد.

وأضاف «كما تعلمون فإن المنافسة هي ما يحدّد علاقتنا مع الصين، لكن لدينا في بعض الحالات مجالات ضيّقة من الاصطفاف التكتيكي».

وتابع «يصدف أن تكون إيران واحدة منها. الصين برهنت عن تعاون في جهود احتواء البرنامج النووي الإيراني».

واعتبر المتحدّث الأمريكي أنّ «لا مصلحة لبكين حتماً في أن ترى إيران تطوّر سلاحاً نووياً، مع ما قد يخلّفه ذلك من تأثير مزعزع للاستقرار بشكل كبير على منطقة تعتمد عليها الصين».

والصين هي إحدى الدول الكبرى الست التي وقّعت الاتفاق النووي الإيراني في 2015 في فيينا مع كل من الولايات المتّحدة وروسيا وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة بالإضافة طبعاً إلى الجمهورية الإسلامية.

وشدّد برايس على أنّ للولايات المتّحدة والصين مصالح مشتركة في وقت يسعى فيه الموقّعون على هذا الاتفاق إلى إيجاد طريقة لإنقاذه.

أمريكا وأستراليا تستعدان لاحتمالية اندلاع صراع في تايوان

سفينة حربية أمريكية

واشنطن – «وكالات»: كشف دبلوماسي أمريكي رفيع المستوى في كانبرا أن الولايات المتحدة وأستراليا تعملان على «مجموعة من التدابير الطارئة» تحسباً لاندلاع نزاع عسكري مع الصين على خلفية سياساتها تجاه تايوان.

وفي تصريحات إذاعية، قال الدبلوماسي الأمريكي مايكل غولدمان إن البلدين «ملتزمان بكونهما حليفين».

وأضاف أن البلدين يعملان على جعل «جيوشهما قابلة للعمل المتبادل»، كما يتعاونان في مجال التخطيط الاستراتيجي.

وأضاف غولدمان :»فيما يتعلق بالتخطيط الاستراتيجي، فإنه يغطي مجموعة واسعة من تدابير الطوارئ، التي من الواضح أن تايوان عنصر مهم فيها».

وقال إن الولايات المتحدة لا تركز فقط على التدخل العسكري المحتمل في تايوان، ولكن أيضا على احتمالات أخرى مثل الهجمات الإلكترونية.

وتتزايد حالة القلق على خلفية مزاعم الصين المتزايدة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ وتوتراتها المتصاعدة مع تايوان.

تجدر الإشارة إلى أن تايوان بها حكومة مستقلة ومنتخبة ديمقراطيا، إلا أن بكين تطالب مع ذلك بالسيادة على الجزيرة.

إسبانيا تعتقل انفصالياً من «بوليساريو» بتهمة الإرهاب ضد المغرب

مدريد – «وكالات» : أوقفت الشرطة الإسبانية الأربعاء، ناشطاً في «بوليساريو» بتهمة التحريض على الإرهاب ضد مؤسسات مغربية في إسبانيا وخارجها، وفقاً لموقع هسبريس المغربي.

وذكر الموقع نقلاً عن بيان للشرطة الإسبانية أن الموقوف «متطرف للغاية واستخدم ملفات شخصية على شبكات التواصل الاجتماعي للتحريض على أعمال إرهابية ضد أفراد ومؤسسات مغربية في إسبانيا وخارجها».

وأضاف معروف في أوساط المهاجرين في إسبانيا بدعمه لجبهة بوليساريو، وسبق أن صدرت عنه تهديدات صريحة بعملية إرهابية.

ونشر الانفصالي على حسابه الشخصي مقاطع فيديو تدعو بشكل مباشر إلى أعمال إرهابية ضد المؤيدين للمغرب، وقال إنه مستعد لارتكابها بنفسه، وأوضحت الشرطة الإسبانية أن اعتقاله جاء بالنظر إلى «خطورة منشوراته، ولقدرته على التأثير على متابعيه على شبكات التواصل الاجتماعي».

وأمر القضاء الإسباني بالقبض عليه، ووضعه بالسجن بسبب التهم الكبيرة التي تلاحقه.

الاتحاد الأفريقي يدعو إلى تحرّك عاجل بعد الهجوم الإرهابي في شمال موزمبيق

مسلحون موالون لـ «داعش»

«وكالات» : دعا الاتحاد الأفريقي الخميس إلى تحرّك دولي عاجل ومنسّق إثر هجوم إرهابي أوقع عشرات القتلى وشرّد الآلاف في مدينة بالما في شمال موزمبيق.

وفي 24 مارس سيطر إرهابيون على بالما ونهبوا عدداً من المباني وقطعوا رؤوس سكان، ما أجبر الآلاف على الفرار إلى غابة مجاورة.

وقتل العشرات ونزح أكثر من ثمانية آلاف شخص فيما لا يزال كثر في عداد المفقودين بعد الهجوم المنسّق الذي يعتبر أعنف تصعيد للتمرّد الإسلامي تشهده مقاطعة كابو ديلغادو منذ العام 2017.

وأعلن رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي موسى فكي محمد في بيان أنه «يدين بأشد العبارات الهجمات الإرهابية».

وأعرب عن «قلقه البالغ» لوجود جماعات دولية متطرفة في جنوب إفريقيا، داعياً إلى «تحرّك إقليمي ودولي عاجل ومنسّق».

وعقدت مجموعة التنمية لإفريقيا الجنوبية محادثات طارئة في هراري للبحث في أعمال العنف في شمال موزمبيق.

وتعهّد رئيس بوتسوانا موغويتسي ماسيسي تقديم دعم إقليمي، من دون إعطاء أي تفاصيل.

وهو قال إن مجموعة التنمية لإفريقيا الجنوبية سوف «تستجيب بطريقة مفيدة لضمان عدم اعتداء قوات منشقة ومتمرّدة وغير حكومية تقوّض الديموقراطية والسلام في المنطقة، على سيادة إحدى دولنا ووحدة أراضيها».

لكن رئيس موزمبيق فيليبي نيوسي قلّل الأربعاء من أهمية الاعتداء الأخير في بالما قائلا إنه «ليس الأكبر»، على الرغم من قربه غير المسبوق (نحو عشرة كيلومترات) من مشروع ضخم للغاز المسال تديره توتال الفرنسية مع شركات عالمية أخرى.

وكانت توتال علّقت أعمالها في المنشأة وأجلت بعض العمال في أواخر ديسمبر بعدما شنّ إرهابيون سلسلة هجمات قرب المجمّع.

وأرسلت موزمبيق قوات إلى بالما لمحاولة استعادة السيطرة على المدينة.

وتسبب الإرهابيون الموالون لتنظيم داعش الذي تبنّى الهجوم على بالما هذا الأسبوع، بخراب كبير في مقاطعة كابو ديلغادور التي يسعون لإقامة خلافة إسلامية فيها.

مبعوثة الأمم المتحدة تحذر من حمام دم في ميانمار

جنود في ميانمار يقمعون محتجين على الانقلاب العسكري

«وكالات» : حذرت مبعوثة الأمم المتحدة كريستين شرانر بورغنر الأربعاء، من مواجهة ميانمار خطر «غير مسبوق» بالانجرار إلى «حرب أهلية»، مطالبة مجلس الأمن باستخدام «كل الوسائل» لتجنب «كارثة» و«حمام دم».

وفي كلمة ألقتها في جلسة مغلقة طارئة عقدها مجلس الأمن بطلب من بريطانيا لبحث الوضع في ميانمار قالت المبعوثة الخاصّة للأمين العام: «هناك خطر أن يحدث هذا الأمر أمام أعيننا، وأي فشل في الحؤول دون مزيد من التصعيد في الفظائع سيكلف العالم أكثر بكثير، على المدى الطويل،» من اتخاذ إجراء فوري.

من جهة أخرى أعلن قادة ميانمار المعزولون بطلان دستور عام 2008، الذي يعطي صلاحيات كبيرة للقوات المسلحة.

وقال البرلمان أمس الأربعاء إن الدستور سوف يكون باطلا ابتداء من 31 مارس الماضي.

ولم يتضح ما إذا كانت هذه الخطوة سوف تكون لها تداعيات على الأرض، وذلك بعدما عادت السلطة للجيش بعد تنفيذ انقلاب عسكري في الأول من فبراير الماضي.

ويعد البرلمان مجلس وزراء سري أسسه أعضاء حزب الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، الذي تنتمي له الرئيسة الفعلية لميانمار المعزولة أون سان سو تشي.

وكان الدستور قد أنهى الديكتاتورية العسكرية التي استمرت 50 عاما، ولكنه استمر في منح الجيش 25 في المئة من المقاعد البرلمانية وعددا من الوزارات الهامة.

يذكر أن العسكريين هم الذين طرحوا هذا الدستور، ولا يمكن إجراء تعديلات عليه بدون موافقة القوات المسلحة.

واحتفل الكثيرون أمس في ميانمار بإعلان البرلمان، حيث قام المتظاهرون بحرق الدستور في الشارع.

وقال كيي مين وهو أحد المتظاهرين لوكالة الأنباء الألمانية (د.ب.أ) في يانغون «علينا أن نفوز ويجب أن يخسر المجلس العسكري. عليهم أن يدفعوا ثمن ما فعلوا بالمدنيين».

يذكر أنه بعد فوز حزب الرابطة بأغلبية واضحة في الانتخابات التي أجريت في نوفمبر الماضي، نفذ الجيش انقلاباً، ووصف الانتخابات بإنها مزورة. وجرى إلقاء القبض على سو تشي ومازالت قيد الاحتجاز .

أفغانستان: مقتل 6 من قوات الأمن وإصابة آخرين في هجمات منفصلة

كابول – «وكالات» : أعلن مسؤولون محليون أمس الخميس، مقتل 6 من أفراد قوات الأمن الافغانية وإصابة عدد آخر، في هجمات منفصلة وانفجار بإقليم هيرات غربي البلاد، بدأت منذ مساء أمس الأربعاء.

ونقلت قناة «طلوع نيوز» الإخبارية عن حاكم إقليم هيرات، سيد وحيد قتالي القول، إن أربعة من أفراد قوات الأمن قتلوا في هجمات شنتها طالبان مساء أمس، على مناطق شيندند وأوبي وبشتون زرجون بالإقليم.

وأشار إلى أن الهجمات تضمنت انفجار سيارة مفخخة بالقرب من منشأة تابعة لمديرية الأمن الوطني، تلاه اندلاع اشتباكات مع قوات الأمن أسفرت عن مقتل أربعة من عناصر الأمن وإصابة عدد آخر.

وأوضح قتالي أن «طالبان أيضا تكبدت سقوط خسائر بشرية في الهجوم».

وأكد أيضا أن طالبان هاجمت مواقع أمنية في بشتون زرجون وأوبي، إلا أنه قد تم صد الهجومين بعد نشر تعزيزات أمنية، مضيفا أنه «لم ترد أنباء عن تسجيل خسائر بشرية بين صفوف قوات الأمن أثناء الهجومين». ولم تعلق طالبان على الهجومين بعد.

من ناحية أخرى، قُتل اثنان من قوات الأمن وأصيب آخر في انفجار وقع عند مركز للشرطة في مدينة هيرات صباح اليوم الخميس، بحسب ما قاله مسؤولي الصحة في هيرات.

وأكد نور أحمد الحيدري نائب حاكم الإقليم وقوع الانفجار، إلا أنه لم يوضح تفاصيل بشأن الضحايا.